المحور الأول:
النقود، تطورها وماهيتها

المحور الأول: النقود، تطورها وماهيتها

تمهيد:

- **ماهية علم الاقتصاد:**

هو العلم الذي يدرس كيف توظف الموارد المحدودة في إشباع الحاجيات المتعددة للإفراد في المجتمع، وبالتالي فالاقتصاد يهتم بدراسة العمليات الأساسية للإنتاج لتوزيع واستهلاك السلع كما يهتم في نفس الوقت بالمؤسسات والنشاطات التي تهدف إلى تسهيل هذه العمليات، ومنه فان علم الاقتصاد يحلل سلوك الأعوان الاقتصاديين الذين لها حرية في إطار ما تسمح به الطبيعة وكذا المؤسسات التي لها سلطة المراقبة.

- **الاقتصاد السياسي:**

هو أحد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بأحد الأنظمة الاجتماعية وهو النشاط الاقتصادي أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع ماهو لازم لمعيشة أفراد المجتمع، ويهتم الاقتصاد السياسي بالأفكار المتعلقة بهذا النشاط في تطوره التاريخي، وهو تطور يتم من خلال تحول الأشكال الاجتماعية لتنظيم هذا النشاط، فالاقتصاد السياسي كعلم يحوي إذنً الأفكار الخاصة بالعملية الاقتصادية في ظل أشكالها التاريخية المختلفة، أي الأفكار المتعلقة بطرق الإنتاج المختلفة.

- **الاقتصاد النقدي:**

لفهم مدى أهمية النقود أو الاقتصاد النقدي في حياتنا، ننطلق من افتراض غياب النقود بمعنى آخر تحييد الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، ولنقم بمقارنة بسيطة في تعاملاتنا اليومية لنجد مدى محدودية أداء الاقتصاد في هذه الحالة، ومن هنا جاءت الأفكار والنظريات الخاصة بكيفية أداء الاقتصاد محدودة بافتراض غياب النقود كلية أو إدخالها مع افتراض حيادها لكي يمكن الكلام عن الأثمان –باعتبار أنَ الأثمان ظاهرة نقدية– ودراسة التبادل الذي لم يعد يتم كظاهرة تسود الاقتصاد إلا من خلال النقود.

لكن في واقع الحياة الاجتماعية توجد النقود في كافة نواحيها، فالكل يستخدم النقود نوعا أو أخر منها (نقود ورقية، معدنية، مصرفية، أو الكترونية) حسب مدى ما يتمتع به من ثروة في المجتمع ووفقا للنمط حاجته ونظام القيم الذي يؤمن به حيث:

- اقتصاديا: تستعمل النقود لشراء سلعة استهلاكية إشباعا لحاجة ما (سلعة معمرة كمنزل يسكنه أو سلعة تهتلك بمجرد الاستعمال كالأكل)، أو في تحقيق قدر من المدخرات النقدية (Epergne) أو توقعا لبناء طاقة إنتاجية

جديدة (بناء مصنع أو ما شابه ذلك) طمعا في ربح نقدي في المستقبل، أو إيمانا بضرورة تأمين حياة المجتمع في المستقبل (الاستثمار).

- اجتماعيا: تستعمل النقود هنا لتوطيد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد كالزواج والإنفاق في المناسبات الاجتماعية.
- سياسياً: تستعمل النقود إما كركيزة للمشاركة في الطبقة السياسية الحاكمة أو كأداة لتزييف الوعي السياسي وشراء أصوات الناخبين.
- دينياً: الكثير من المؤسسات الدينية تعيش على دخول نقدي من ملكيات عقارية تملكها أو موقوفة عليها (الوقف)، ضف إلى ذلك التبرعات والصدقات .

من هنا نجد أن النقود موجودة في كل جوانب الحياة الاجتماعية، فهي كظاهرة اجتماعية واقتصادية ترتبط كل الارتباط بإنتاج المبادلة، فظهرت معه وأخذت صورا مختلفة في مراحل تطوره.

I. تطور النقود:

1- مرحلة ما قبل النقود:

إن النقود لم توجد على الوجه التي هي عليه الآن في اقتصاد المبادلة، إلا من خلال تطور تاريخي واكب تطور إنتاج المبادلة، فالإنتاج الطبيعي (الاستهلاك الذاتي) وهو ليس إنتاج مبادلة لم يكن يسمح بنشأة وتطور النقود؛ لكن في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي، أي كمية من الناتج الصافي تزيد على ما يعد استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين في ظل الظروف الاجتماعية السائدة، ظهر الإنتاج بقصد المبادلة إما في صورة تبادل الهدايا أو إجراء المبادلة العينية أي المقايضة، وساعد على ذلك ازدياد النشاط الحرفي إلى جانب النشاط الزراعي الذي يسمح بإنتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون بالنشاط الصناعي (الحرفي).

المقايضة: تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة، وذلك من دون استخدام النقود كمبادلة قمح بماشية أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني.

ويدل تطور المجتمعات على أن المقايضة كانت صورة المبادلة في العصور الأولى من التاريخ، لقد كان التبادل قليلا ويتم في حالات استثنائية وكان يكفي تمامه تبادل السلع مقابل السلع، فكانت المقايضة بذلك خطوة للأمام في سبيل تنمية المبادلات كافية لحاجات المجتمعات عندئذ.

لقد كانت الغاية من الإنتاج عندئذ هي إشباع الحاجات المباشرة، وكانت كل جماعة تنتج لنفسها ما تحتاج إليه من طعام وملبس وسلاح، وتودع المنتجات في مخازنها توطئة لاستهلاكها خلال العام، ثم اخذ التخصص

يظهر، فبدأت المقايضات المنتظمة التي ينظر الناس فيها إلى مبادلة منتجاتهم على أساس ما بذل في إنتاجها من عمل، ومع تزايد حاجات الناس وتنوعها وانتشار تقسيم العمل على نحو بدائي، أخذ التبادل منحى آخر في التوسع، فقد أصبحت المقايضات وسيلة بدائية للتبادل لا يمكن أن تفي بالحاجة وبخاصة في الجماعة الواحدة.

إن الفكرة في المقايضة أو التبادل المباشر أنَ شخصين في إمكانهما أن يلتقيا، كل منهما له سلعة يقدرها هو بأقل من تقدير الآخر لها ولذلك يريد أنْ يتخلى عنها في مقابل الأخرى، في هذه الظروف يتوقف اتفاق المبادلَيْن على الصفات الشخصية لكل منهما وعلى الظروف الموضوعية التي تحيط بالتبادل، فإذا تيسر لهاذين المبادلَيْن أنْ يستعينَا بنسبة ما للتبادل بين السلعتين، فإنما يكون ذلك على ضوء معاملات سلفت فأصبحت مألوفة.

إذاً فالمقايضة تستوجب سوقا معينة، تتقابل فيه رغبات العرض والطلب في زمن معين وبطريقة محددة، وعدم تحقق كل أو بعض تلك العروض هو نتيجة لصعوبات المقايضة والتي تتمثل في:

- صعوبة توافق رغبات المتبادلين:

تحقيق المبادلة على أساس المقايضة يفترض رغبة كل طرف في الحصول على السلعة المقدمة من الطرف الآخر كميةً ووصفاً الأمر الذي يصبح معه كل طرف عارضا لسلعة وطالبا لسلعة الطرف الآخر، وتتضح صعوبة تحقيق هذا العرض إذا ازداد عدد الأطراف وعدد السلع موضوع المبادلة حيث تظهر التناقضات بين الرغبات بصورة اكبر، ويعني ذلك أنَ توافق الرغبات لا يتحقق دائما بالنظر إلى طبيعة السلع المتبادلة بل انه بفرض توافق الرغبات فإنه من العسير تحقيق تواجد الطرفين المتبادلين في المكان والزمان المناسبين.

فمثلا إذا رغب شخص في مبادلة ما لديه من قمح بما يحتاج إليه من أرز، أو لديه أرز ولكن لا يريد مبادلته بالقمح، الأمر الذي يقتضي دخول أطراف أخرى في عملية المقايضة حتى يمكن أن تتم عملية المبادلة، وقد يتعذر إتمامها إذا لم تتواجد الأطراف المتبادلة في المكان والزمان المناسبين لإتمام هذه المقايضة.

- صعوبة تحديد نسب التبادل:

لا توجد طريقة مبسطة تقاس بها قيم السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الأفراد عن طريق المقايضة، فعلى أي أساس تقيم هذه السلع والخدمات، وما هو معدل مبادلة كل سلعة بأخرى خاصة إذا تعددت هذه السلع. إنه وبفرض قيام التوافق بين رغبات المتبادلين السالفة ذكرها، كيف تحدد الكمية التي يتخلى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل كلمنهما على كمية القمح والأرز التي يريدها.

إن حساب قيم السلع المتعددة المتبادلة وتحديد نسب المبادلة مسألة بالغة الصعوبة، الأمر الذي يسبب أخطاء ومغالطات، إذْ تتوقف نسبة التبادل في هذه الحالة على قوة المساومة بين الأطراف المتبادلة، ومن ثم تعدد نسب التبادل والتي تتسم بعدم الاستقرار، ويتجلى انعدام وجود مقياس لقيم السلع، في عدم القدرة على تحديد الأرباح والخسائر أو الثروات أو رؤوس الأموال، الأمر الذي يعوق النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- صعوبة تجزئة السلع والخدمات:

تتمثل هذه الصعوبة في اختلاف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها وطبيعتها والوقت الذي استغرق لإنتاجها، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحداتها، ولهذا يسهل تجزئتها، في حين نجد أن بعض السلع الأخرى كالمنازل والحيوانات تتسم بكبر حجمها، وبالتالي عدم قابليتها للتجزئة، ويتضح أن ذلك يزيد من صعوبة المقايضة، ثم يقف عقبة أمام إتمام المبادلة، كما أن هناك صعوبة أخرى تتصل بطبيعة الأفراد في ضرورة الاحتياط للمستقبل، وحرصهم على الاحتفاظ بجزء من الإنتاج المادي على شكل مخزون سلعي، لكن هذا المخزون السلعي قد يتعرض دون شك لكثير من المخاطر وخاصة التلف، إضافة إلى نفقات التخزين، ومن ثم فإن المقايضة لم تصلح لأنْ تكون وسيلة لاختزان القيم.

وهكذا صارت المقايضة عند مرحلة معينة من التطور، قيدا على المبادلات ذاتها وقد كان الغرض منها أن تكون وسيلة لتيسيرها، ومن هنا دعت المبادلات إلى ظهور وسيلة أخرى كانت هي النقود السلعية.

2- النقود السلعية:

من خلال المقايضات المختلفة التي كانت تتم ظهرت مجموعة من السلع يعترف لها الناس بأهمية خاصة في المبادلة، حيث كانت تتمتع بتفضيل عدد كبير منهم، هذه السلع كان يمكن أن يقبلها أشخاص لا يفكرون في الانتفاع بها مباشرة، لأنهم يدركون أنها تحتل مكانة هامة في تقدير الآخرين كما أنهم على استعداد لمبادلتها بالسلع العادية، وكانت هذه السلع الممتازة تختلف فيما بينها، ولذالك عمد المتعاملون إلى التخلص من أقلها قبولا في السوق، وبقيت منها في النهاية تلك السلعة أو السلع التي تتمتع بأوسع قبول، هذه السلعة هي أول نقود عرفتها البشرية، وهي التي نسميها النقود السلعية ومعنى ذلك أن السلعة التي كانت تستخدم نقدا كانت لها قيمة في تبادل مبنية على سبب أخر غير كونها واسطة للتبادل وهو كونها شيئاً نافعا في الجماعة كلها.

لقد كانت النقود الأولى سلعة مطلوبة على نطاق واسع، وكان يمكن عند الحاجة الانتفاع بها مباشرة في أغراض الاستهلاك أو الدفاع أو الزينة كالماشية، الأسلحة والأصداف.

من هنا تتضح الشروط التي كفلت لهذه السلعة أن تكون نقدا فقد كانت موضع طلب مزدوج، طلب لذاتها فهي صالحة لإشباع الحاجة مباشرة، وطلب من اجل مبادلتها بغيرها، فهي صالحة لإشباع الحاجة بصفة غير مباشرة، وذالك بان تكون واسطة لتبادل وأداة للحصول علي غيرها من السلع.

ومع ذلك فان قابلية هذه السلع للتلف، وحاجتها إلى التخزين في مساحات كبيرة، وضرورة الإنفاق للمحافظة عليها والعناية بها، وللاحتفاظ بقيمتها ثابتة، فقد دعت كل هذه الأسباب في النهاية إلى اختيار سلعة أو سلعتين فقط من هذه السلع الممتازة لاستعمالها كنقود، وهكذا ظهرت النقود المعدنية وهي في الواقع نقود سلعية، تحت ضغط ازدياد المبادلات والرغبة المستمرة في تيسيرها.

3- النقود المعدنية:

لقد أفضت النقود السلعية، وتحت ضغط زيادة التبادل إلى استعمال النقود المعدنية، فالمعادن وبخاصة النفيسة منها تتوفر فيها – قبل غيرها– تلك الشروط التي تجعلها تُقبل في التداول قبولا عاماً، فالمعادن النفيسة من الذهب والفضة تطلب على نطاق واسع، وهي سهلة التجزئة من غير أن تفقد شيئا من قيمتها، وهي صالحة للبقاء طويلاً، كما أنها ثابتة القيمة بالنسبة لغيرها من السلع، فضلاً عن كونها جميلة اللون والمنظر، ونادرة بالنظر إلى كميتها المحدودة وصعوبة إنتاجها، فكانت قيمتها مرتفعة لكثرة ساعات العمل التي تبذل في إنتاجها وكثرة الطلب عليها في كل مكان .

ولقد تدرج استعمال المعادن النفيسة كنقود إلى أن أصبحت في صورة قطع نقدية كالأقراص عبر المراحل التالية:

أ- **مرحلة النقود الموزونة:** وتقبل المعادن النفيسة في التبادل بعد وزنها واختبار عيارها في كل مرة يُتَعامل بها، والمقصود بعيارها هو مقدار ما تحتويه من معدن خالص من الشوائب؛ ولقد كانت النقود المعدنية في هذه المرحلة عبارة عن سبائك، وكانت عملية المبادلة لا تزال كالمقايضة، تُتَبادل فيها السبيكة وهي سلعة بالسلعة المطلوبة.

ب- **مرحلة النقود المعدودة:** حيث أُدخلت تحسينات على السبائك النقدية، فوُضع عليها ختم رسمي يضمن وزنها وعيارها حتى لا توزن وتختبر في كل مبادلة، عندئذ أصبحت النقود تقدر بالعدد لا بالوزن أي تعد ولا توزن، وصار وزنها إسماً يطلق عليها كالدينار والدرهم والمثقال، وعندها أصبح للأشياء ثمن، وصار إسمُ العملة هو القاعدة التي يظهر من خلالها تساوي الأشياء من حيث قيمة مبادلتها، في هذه المرحلة وصلنا إلى مرحلة القطع النقدية، وهي عبارة عن سبيكة مستديرة الشكل تضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها.

ت- **مرحلة النقود المساعدة:** في هذه المرحلة أصبحت النقود ملزمة للناس بقوة القانون بعد أن كانت حرة في تداولها بين الأفراد، ومن هنا ظهر السعر القانوني للعملة، ودَعَتْ الحاجة في المبادلات إلى أن توجد بجانب

النقود الأصلية –وهي كبيرة القيمة– عملة صغيرة القيمة هي النقود المساعدة، تصنع عادة من معادن غير نفيسة، كالبرونز والنيكل، وتتميز بأن قيمتها الإسمية المسجلة على وجهها تفوق قيمتها الفعلية في السوق، وقد استعملت رغبةً في تسوية المبادلات صغيرة القيمة مساعدة بذلك النقود الأصلية في تسوية المعاملات الكبيرة القيمة.

في تداول النقود المعدنية، قد تكون القيمة الاسمية للعملة، أي القيمة القانونية التي تعطيها إياها الدولة، مساوية للقيمة الحقيقية أي قيمة ما فيها من معدن، هنا تتعادل القيمتان، ويقال أن العملة مضبوطة أو جيدة، أما إذا كانت القيمة الاسمية للعملة اكبر من القيمة الحقيقية فيقال أن العملة ضعيفة أو أنها رديئة.

قانون غريشام (Gresham):

Sir Thomas Gresham (1519 – 1579) هو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي كان مستشار للملكة إليزابيث في مسالة إصلاح العملة؛ الفكرة الأساسية لهذا القانون هي أنه عندما توجد عملتان في التداول جنباً لجنب وكانت إحداهما أجود من الأخر، فإن العملة الرديئة تميل – في ظل ظروف معينة – إلى طرد العملة الجيدة من التداول، وهو ما يتحقق إذا أدت الظروف إلى أن تكون قيمة العملة الجيدة كمعدن أعلى من قيمتها الاسمية كقطعة نقدية، كما في حالة ارتفاع أثمان السلع بما فيها ثمن المعدن الذي تصنع منه القطع النقدية، ففي هذه الحالة تنخفض القوة الشرائية للنقود، ويكون من مصلحة الأفراد تحويل قطعة العملة الجيدة إلى معدن.

4- النقود الورقية:

إن تطور النقود المعدنية انتهى إلى تكون نقودا رمزية بالتناقص المستمر بقيمة العملة الحقيقية بالنسبة لقيمتها النسبية وقد تطورت النقود الورقية عبر أربع مراحل هي :

أ- **نقود ورقية كشهادة إيداع:**

بسبب سرعة التعامل وضمانا لتيسير المعاملات وتأمينها وعدم التقيد بمقدار المعادن النفيسة، والتوسع في البيع والشراء، ومع حصول التجار على أرباح طائلة، لجأ الأفراد إلى إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة مقابل حصولهم على صكوك بقيمة ودائعهم، فكان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية ذهب إلى الصائغ وصرف منه قيمة الصك ليدفع ثمن المشتريات، من هنا تخصص بعض الصيارفة في قبول النقود المعدنية وثروات الأفراد كودائع، وأَخَذَ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذي يجتمع فيه المصرفي بعملائه، وكانت النقود تودع نظير مبلغ أو عمولة يدفعها المودع صاحب الثروة للمصرفي الذي يتولى حراستها ويلتزم بإعادتها كما أودعت أول مرة، وبالتالي فالنقود الورقية عندئذ كانت بديلاً عن النقود المعدنية، أي أنها كانت شهادة إيداع.

ب- النقود الورقية النائبة أو القابلة للتحويل (أوراق البنكنوت):

هنا جرت العادة على أن تقبل تلك الأوراق في المعاملات، فأصبح الإيصال بالإيداع (شهادة الإيداع) قابل للتداول بعد تظهيره، أي بعد أن يتنازل عنه صاحبه ويسجل هذا التنازل على ظهره، ومع التطور أصبح من الممكن أن يقبل السند ذاته في التعامل من غير تظهير، إذْ لم يعد يذكر اسم صاحب النقود على سند، وإنما أصبح يكتب لحامله، وهذه هي أوراق البنكنوت؛ ونظرا للثقة التي كان الناس يضعونها في هذه البنوك فضلوا التنازل لها عن ثرواتهم وبخاصة النقود المعدنية في المقابل الحصول منها على هذه الوعود (الأوراق) التي يمكن تنفيذها في أي وقت، والتي لا تُثْقِلُ حاملها مثل ما تفعل النقود المعدنية.

ومنه نستخلص تعريف أوراق البنكنوت هي عبارة عن دين على البنك الذي يصدرها ووعد بالدفع بالمعادن فهي إذن أداة ادخار ووساطة سهلة التداول.

ت- النقود الورقية غير القابلة للتحويل:

تبين لأصحاب البنوك أن النقود الورقية التي أصدروها لم تكن في غالب الأحيان ترجع إليهم ليصرفوا قيمتها بالمعادن النفيسة، كما لاحظوا أن بعض حملة هذه الأوراق – وليس كلهم – يتقدمون للبنوك طالبين تحويلها إلى نقود معدنية، كما تبين أن نسبة الأوراق التي يطلب تحويلها صغيرة مقارنةً بمجموع ما أصدرته من أوراق، فرأت أنه ليس من الضروري أن تغطى الأوراق الصادرة بغطاء معدني مقداره 100% من قيمتها ثم يبقى هذا الغطاء بغير استعمال داخل الخزائن؛ طبعاً بدافع الربح وتلبية لحاجة التجار المتزايدة إلى المزيد من نقود توضع تحت تصرفهم، قامت البنوك بإصدار أوراق نقدية جديدة (بنكنوت) من غير أن يكون لها غطاء فعلي من المعادن داخل الخزائن مجموع قيمة الأوراق أكبر من مجموع قيمة المعادن الموجودة في الخزائن).

وتم ذلك للبنوك بمنح قروض تجارية جديدة وبخاصة في صورة عمليات الخصم، وخصم الورقية التجارية هو استرداد قيمتها قبل أوان استحقاقها ببيعها في نظير خصم مبلغ ضئيل من قيمتها لحساب البنك الذي يشتريها، (الكمبيالة هي أمر كتابي صادر من دائن إلى مدينه بأن يدفع لحساب شخص ثالث هو المستفيد مبلغاً من المال في تاريخ معين).

وهكذا ظهرت إلى جانب النقود النائبة نقود ورقية أخرى تصدر بغير غطاء أو رصيد معدني، وهي نقود ظهرت بمناسبة عمليات الإقراض أي الائتمان، فأصبحت الورقة النائبة التي تنوب عن المعادن أو العملة المعدنية ائتمانية لا تستند إلى غطاء معدني وإنما إلى ثقة المتعاملين فيها وفي البنك الذي أصدرها، ومع ذلك كان يمكن على الدوام تحويلها إلى معادن عند الطلب تدعيماً للثقة فيها .

ث- النقود الورقية الملزمة بقوة القانون:

في هذه المرحلة سارعت الدولة إزاء تزايد النقود الورقية الصادرة، وتردد الأفراد في قبولها خوفا في عدم مقدرة البنوك على تحويلها إلى المعدن، سارعت إلى فرض السعر القانوني لها (Cours Légal) فأجبرت الأفراد على قبولها، وفي مرحلة أخيرة أعفت الدولة بنك الإصدار من تحويل النقود الورقية على اختلاف أنواعها إلى نقود معدنية وذلك بفرض السعر الإلزامي (Cours Forcé) لكل أوراق البنوك فتحولت إلى نقود ورقية إلزامية، عندئذ أصبحت هذه النقود مجرد قصاصة ليست لها قيمة ذاتية كسلعة، وإنما تعتبر قوة شرائية بناءاً على ثقة الأفراد فيها وأمر القانون.

إن النقود الورقية كانت ثمرة تطور طويل الأجل ساعدت عليه عوامل كثيرة منها:

- خشية الأفراد علي معادنهم النفيسة؛
- تدعيم ثقة الأفراد في البنوك، وقيامها بخصم الأوراق التجارية تيسيراً للمبادلات؛
- حاجة التجارة ورجال الصناعة إلى المزيد من النقود تحت تصرفهم لمواجهة نشاطهم المتزايد باطراد مع التوسع المستمر في إنتاج المبادلة.

II. ماهية النقود:

1- تعريف النقود:

- هي الشيء الذي يلقى قبولاً عاما في التداول، وتستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها.
- أو هي عبارة عن أداة للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن لقوة شرائية يستعملها الإنسان في أية لحظة يشاء.

2- وظائف النقود:

تبين لنا من نشأة النقود أنها جاءت للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية، ولتيسير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى، ومن خلال هذا التطور يمكن جمع وظائف النقود في ما يلي:

- **الوظائف الأساسية:**

أ. وسيط التبادل: وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى طرف، وبالتالي فهي قوة شرائية تسهل التبادل بين أفراد المجتمع؛

ب. مقياس مشترك للقيمة: بواسطتها نعرف نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع؛

- **الوظائف الثانوية أو المشتقة:**

ج. مستودع للقيمة: تقوم بوظيفة مخزن للقيمة، ذلك أن إنفاقها يتم في فترات متعاقبة.

د. معيار للمدفوعات الآجلة: العقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق.

هـ. احتياطي لقروض البنوك: وجود كمية من النقود في البنوك يمكنها من إقراض عملائها وتيسير عمليات الائتمان.

3- خصائص النقود: تنوعت خصائص النقود بتنوع وظائفها:

أ- **المرونة الكمية:** لعلها أهم خاصية تملكها النقود، وهي تمثل قدرة السلطات النقدية على زيادة عرض النقد أو التقليل منه استجابة لمتغيرات النشاط الاقتصادي في المجتمع ذلك أنها تعتبر مفتاح الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية لإحداث الأثر المطلوب في الاقتصاد.

أما الخصائص المشتقة فهي:

ب- **التجانس (Homogénéité):** أي أن كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من نفس الفئة، وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة.

مثال: 5 ورقات من فئة 100 دينار تساوي نفس قوة ونوعية ورقة نقدية من فئة 500 دينار

ت- **قابلية القسمة:** إمكانية تجزئة النقود إلى فئات اصغر دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان قوتها الشرائية وذلك لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الأفراد.

ث- **دوام البقاء:** وهو بقاء النقود لأطول فترة ممكنة دون تلف، مع احتفاظها بقوتها الشرائية دون تأثر، كما تستعمل كأداة ادخار أيضا.

ج- **إمكانية إدراكها ومعرفتها:** بحيث يمكن معرفتها بسهولة إذا كانت ستؤدي وظيفتها كوسيط للمبادلة لهذا قام الإنسان بسك العملة المعدنية وطباعة العملة الورقية بأشكال معينة لتسهيل تداولها.

ح- **سهلة الحمل والتبديل:** بحيث يكون حجم وزن ما يتخذ نقدا قليل، حتى يسهل حمله وهذا يعني أن النقود ذات قيمة مرتفعة قياسا إلى حجمها الصغير.

خ- **الأمان من التزييف:** ذلك أن المطلوب في النقود هو درجة النقدية فيها، أي مقدار ما تمتلكه سلعة معينة من قيمة النقود، فتزييف النقود يؤدي إلى تدمير قيمة السلعة الحقيقة ويترتب على ذلك آثار بالغة الخطورة على الاقتصاد.

د- **لا تتسم بالوفرة ولا الندرة:** بمعنى أن يتسم عرضها بالكفاية والملائمة مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، فزيادة كمية النقود تخفض من قيمتها، كما أن تقليل عرضها عن حد معين قد لا يواكب متطلبات الزيادة في حجم النمو الاقتصادي.

ذ- **تتمتع بطلب عام:** بحيث يقبل الجميع التعامل بها بسهولة ويُسر وتكون ذات منفعة عامة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.

4- **أنواع النقود :** يمكن تصنيف النقود اعتمادا على معايير عدة فمثلا يمكن تصنيفها:

- اعتمادا على نوعية المادة التي تصنع منها أو المكونة لها إلى نقود معدنية ونقود ورقية.
- اعتمادا على الجهة المصدرة لها إلى نقود حكومية (وزارة المالية) أو نقود ودائع (البنوك التجارية).
- اعتمادا على آلية التحويل إلى نقود تقليدية ونقود الكترونية.
- اعتمادا على العلاقة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة إلى نقود سلعية ونقود ائتمانية.